أمس واليوم

مجلة مصر الزراعية

يجود علينا الغرب أحياناً برجال يخلصون للشرق ويتدبرون مشكلاته ويتقصون أسبابها ويشيرون بما يرونه من علاج . ومن أولئك المستشرقين الانجليزي السير الأستاذ كراوتشلي A. E. Crouchley كان يعمل أستاذاً في كلية التجارة بجامعة فؤاد الأول ووضع من نحو أعوام كتاباً نفيساً باللغة الانجليزية عن « التقدم الاقتصادي لمصر الحديثة »[1] في نحو ثلاث مئة صفحة .

وقد رأينا أن ننقل بضعة فصول من هذا الكتاب ونعلق على ما أورده المؤلف حسبما نرتئيه ، ونضيف إليه ما عرض لنا في بحوث حديثة العهد ، لأن هذا المبحث من خير ما كتب عن اقتصاد مصر الحديثة .

* * *

التاريخ موصول الحلقات ، مسلسل الوقائع والأحداث ، لا يقف ولا يطيء . اليوم هو ابن الأمس وهو أبو الغد . ورغم أن مهمة المؤرخ — إذا تحرينا الدقة — تتعلق بالماضي فقد يغتفر القارىء لنا إذا نحن استشففنا من أحداث الماضي الخطوط الرئيسة للمستقبل ، وهي المسائل التي ستعرض لنا لا محالة في القريب الداني أو البعيد التالي . ولعله يعذرنا إذا بحثنا هذه المسائل على ضوء تقدم مصر الاقتصادي الحديث .

وأول ما يواجهنا ، مشكلة السكان . فقد بلغ عدد السكان من مليونين إلى نحو ستة عشر مليوناً (المترجم — يبلغ تعداد مصر الآن نحو ١٩ مليوناً) في قرن وثلث قرن ، وهم آخذون في الزيادة بسرعة فائقة . وكثيراً ما يعربون عن الخوف من اكتظاظ البلاد بالسكان ، سواء في الوقت الحالي أو في الغد القريب مما قد يفضي إلى زيادة ضغط السكان على الموارد الحالية للبلاد ، وما يتبع ذلك من خفض مستوى المعيشة .

غير أننا ينبغي أن نذكر أن مصر كانت تعاني نقص السكان لما كان عدد قطانها يبلغ مليونين ، وإننا لم نستطع الزعم بأن هذا النقص قد عولج إلا في القرن الحالي . ولا يمكن

(1) The Economic Development of Modern Egypt.

القول إن مصر مزدحمة البرم بالسكان ، فهناك مساحات كبيرة من الأراضي حديثة العهد بالاستصلاح في أعمال الدلتا وقد تقدمها رعلاً بسبب نقص الأيدي الزراعية العاملة . ففي منطقة شرين تبلغ كثافة السكان ٩٥ نسمة في كل كيلومتر مربع ، وفي كفر الشيخ تبلغ ١١٣ نسمة ، وفي كفر الدوار تبلغ ١٣٠ نسمة . وتبلغ كثافتهم من ناحية أخرى في قسمين السكرم ٨١١ ، وفي صنوان ٧٦٨ ، وفي ميت غمر ٧٠٦ . ويبدو أن في هذه المناطق عدداً زائداً على الحاجة من السكان . والمشكلة الرئيسية هي مشكلة سوء توزيعهم . غير أن الفلاح محافظ بطبعه ومن أعسر الأمور إقناعه بتغيير مكان سكناه ولا سيما أهل الصعيد الذين يعيشون في مصر العليا .

وليس ثمة بوادر تدل على احتمال ازدحام البلاد بالسكان في الغد القريب لأن الأراضي الصالحة للزراعة في مصر يمكن زيادتها بمقدار ٥٠ في المئة إذا أنفقت بضعة ملايين من الجنيهات على الري والصرف

وبديهي إننا سنصل في النهاية الى المرحلة التي تصبح فيها زيادة مساحة الأراضي الزراعية صعبة أو مستحيلة . وكلما زدنا الضغط عليها أدى ذلك إلى نقص الغلّة في مناطق واسعة . وإذا ظلّ عدد السكان ينمو طوال هذه المدة ، فقد ينشب أمام أعيننا خطر زيادة ضغط السكان على موارد البلاد . بيد أننا نستطيع أن نأمل ، قبل بلوغ تلك المرحلة أن يفضي التعليم العام وتوفير الوسائل الصحية ، والتأثير النفسي للقرى النموذجية ، والعوامل ذات التأثير التي تستخدم الآن (كالسيارات واللاسلكي والجمعيات التعاونية ... الخ) أن تفضي جميع هذه العوامل إلى غرس الرغبة في الفلاح في تحسين حالته الصحية والاجتماعية ورفع المستوى العام لمعيشة في القرى ، فينجو الجيل الجديد مشبعاً بآراء أوسع أفقاً من آرائنا ، وأقوى عزيمة من أسلافه ، فيرى الفرد — كما يحدث الآن في عدد كبير من البلدان الأخرى — أن يخفّض عدد أفراد أسرته رغبةً في تحسين حالة معيشة أطفاله .

وتتقدم الصناعة — في هذه الحالة — شأن كبير . ولا يزعم أحد أن تصبح مصر دولة صناعية تتخلى عن الزراعة كليّة . ومن المبالغة أن نحسب أن الصناعة تستطيع توفير عمل لقدر لا حدّ له من السكان المتزايدي العدد . وتستطيع الصناعة في الآونة الحاضرة أن تستوعب بضعة آلاف آخرين من العمال من السكان الذين قد يصل تعدادهم قريباً إلى عشرين مليوناً . غير أن الأجور المرتفعة التي يتقاضاها العمال في الصناعة من شأنها أن ترفع مستوى المعيشة في الريف إمّا مباشرة : بأن ترفع المستوى ارتفاعاً جليّاً بالنسبة لما كان عليه قبلاً ، أو غير مباشرة : بأن تزداد هجرة الريفيين إلى المدن . وسيطّرد ازدهار الصناعة بدوره

لان تحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية سيؤدي حتماً الى زيادة حاجات الريفيين وكلما تحضر الشعب كثرت مطالبه وزادت حاجاته .

غير أننا لا نستطيع أن نحرز حدوث تقدم فعلي ما لم يحقق الرخاء الزراعي ، ويجمع جميع المعنيين ، وتجمع الإحصاءات كذلك ، على أن الاراضي التي تروى ريا دائما رغم أنها تنتج أكثر من محصول واحد في العام ، تميل سريعاً إلى فقدان خصوبتها . وتحتاج تبعاً لذلك إلى مقادير مطردة الزيادة من الاسمدة والمحسنات الكيميائية . وحتى بعد التوسل بهذا العلاج ، يصبح معدل المحصول أقل بكثير من محصول الاراضي التي تروى بنظام ري الحياض . ويحتمل أن تكتشف في المستقبل وسيلة تجمع بين الخصوبة التي تتأتى من تلقاء ذاتها وفقاً لنظام الحياض ، وبين زيادة عدد المحاصيل التي تنتج عن نظام الري بالترع (أي وسيلة تجمع بين خير ما في نظامي الري الدائم والحوضي) . ومن الضرورات الأولى لتحقيق هذا ، اتباع نظام الصرف الملائم . أما الضرورة الثانية فهي إتاحة فرصة كافية للتربة لتستريح فيها .

وقد يأتي زمن يوضع فيه تشريع ينص على الفترات التي تستريح فيها التربة في هذه المناطق . وقد يكون من الصالح إلى جانب ذلك أن تغطى الاراضي التي « تستحم » من عناء الزراعة بماء الفيضان مرة في كل سنتين أو ثلاث سنين لكي تجدد التربة عهدها بانتظام وتستعيد خصوبتها ومقدرتها الإنتاجية .

ويبدو أن أيسر سبل الإصلاح اتباع ما يلي :

أولاً — يجري العمل مبدئياً لتحويل الاراضي الخاضعة لنظام الحياض في مصر العليا إلى أراض تروى ريًّا دائماً . وسيؤدي ذلك إلى إضافة نحو مليون فدان أخرى إلى الاراضي التي تروى ريًّا صيفيًّا وإلى زيادة مماثلة في مساحة الاراضي التي يمكن زرعها قطناً .

ثانياً — ينبغي درس مسألة إنشاء خزانات كبيرة أخرى في أعالي النيل . ويمكن القول إن ضبط النيل ، لأنه لم يتم حتى الآن ، لم يبدأ بعد . وما دامت مقادير كبيرة من الماء تضيع هباء في كل خريف مع الفيضان ، وجب أن نقول إن ضبط النيل غير كامل . وقد وضعت فعلاً بعض المشروعات لإنشاء سلسلة كاملة من الخزانات عند منابع النيل ، ويرجى أن تفضي هذه المشروعات عقب تحقيقها الى التحكم في هذا النهر الجبار المارد ، ووضعه تحت إشراف مهندس الري وإمرته .

ويجوز لنا مورد مطرد الزيادة من الماء لري وإصلاح ما يربى على مليون فدان من الاراضي في الوجه القبلي ريًّا سنويًّا ، وإصلاح نيف ومليوني فدان من الأراضي البائرة

في الوجه البحري ، وزيادة مساحة الأراضي المزروعة أرزاً وتحسين وسائل الري في الوجه البحري وتوفير المياه اللازم للتكبير بزراعة محصول الذرة النيلية الكبير . ويقدرون أن مقدار المياه الذي يختزنه خزانا أسوان وجبل الأولياء في الوقت الحالي لا يتجاوز نصف الكمية التي سنحتاج إليها عند تنفيذ مشروعات الإصلاح .

وتنقسم الآن أعمال تحويل الأراضي الى الري الدائم واصلاحها في الوجه القبلي تقدماً حثيثاً . أما في الدلتا فان نشر وسائل الصرف من جهة ، وزيادة موارد الماء الصيفي من جهة أخرى ، هما من الضروريات الأولية لمباشرة أعمال اصلاح الأراضي المزمع تنفيذها . غير أن كل تقدم آخر يعرقله قلة الأيدي العاملة — وهو أمر يبدو عجباً في بلد مكتظ هكذا بالسكان . ومن العجب ، ولا سيما في الوجه القبلي ، إقناع الفلاح بالهجرة علاوة على أن مما يعرقل الهجرة رأس المال الكبير الذي يمس الحاجة اليه في كثير من الأحوال . ولذلك ، قد يبطىء التقدم في الوقت الحالي إلى أن يزداد عدد السكان في تلك المناطق ويتوفر رأس المال اللازم .

وينبغي أن نلاحظ أن تحويل الأراضي التي تروى بالحياض الى الري الدائم لا يصادف تأييداً إجماعيًّا ، لأن الخبراء الزراعيين يقولون إن خصوبة التربة تميل الى الهبوط ، وإن معدّل الإنتاج يميل إلى النقص إذا عوملت الأراضي الزراعية بهذه الكيفية . وهنا تبدو مشكلات الصرف ، وتموينا مقادير متزايدة من الأسمدة الصناعية الغالية الثمن . والواقع أن النظام الحالي يؤدي إلى ضياع قدر كبير من الانتاج ، فبدلاً من أن يستخدم طمي النيل الخصيب في تجديد التربة سنويًّا ، يضيع هباء ويلقى به النهر إلى البحر مما يضطرنا إلى تعويض هذا النقص باستخدام الأسمدة الكيمائية . والنظام المنطقي الصحيح هو أن نعمل على الجمع بين الري الصيفي والفيضان الشتوي ويمكن تحقيق هذا في مساحات كبيرة من الأراضي التي لا تزال تروى حياضيًّا باستخدام مضخات إرتوازية بدلاً من تحويل الأراضي من الري بالحياض إلى الري الدائم . وقد يتبيّن لنا مستقبلاً أن من الخير استخدام نظام الفيضان الموسمي في المناطق التي حولت فعلاً .

وعلى كل حال ، فإن النظام الحالي ، وضياع ماء الفيضان المحمّل بالطمي في البحر المتوسط هو تبذير وإسراف جليان لا مدفعة لهما وإفراط في مواد ثمينة . فإن ثلثي ما يجري في مجرى النيل من الماء ، يصبّ في البحر المتوسط سنويًّا ويحدث هذا في أشهر الفيضان أي من شهر أغسطس إلى شهر ديسمبر عندما يستمدّ النهر تسعين في المئة من مائه من نهري عطبرة والنيل الأزرق ، ويكون الماء محملاً بحمل طمي من الغرين من جبال اثيوبيا . وكان جزء

كبير من هذا الماء يحوّل إلى الأحواض (وفقاً لنظام الري بالحياض) حيث يترسب الطمي فيها قبل أن يواصل الماء سيره إلى البحر . أما اليوم ، فإن عيون جسر السد والسدود تفتح على مصراعيها إبّان فترة الفيضان حتى لا يفوق الطمي حملهُ أو أن يرسب في الخزانات ، فيندفع الماء كله بسرعة دقّاقة رأساً إلى البحر حاملاً معه نسبة عالية من التربة البكر ، تمكن سفاء البحر المتوسط وتحيل زرقته إلى لون تربي قاتم لمسافة تسعة أميال ، ثم يضيع هذا الغرين إلى غير رجعة . ويقدرون أن الطمي الذي يفقد في كل عام لو وزع توزيعاً عادلاً على ثمانية آلاف فدان ، لبلغ ارتفاعه مترا .

ولو أنّ هذا الراسب الثمين اختزن في البحيرات المنخفضة على طول الساحل الشمالي للدلتا بدلاً من قذفه الى البحر المتوسط لأمكن مربحاً — وبدون كبير نفقة — تحويل هذه المساحات الشاسعة إلى أراض خصبة شاطئة للزراعة

(المترجم : تبلغ مساحة البحيرات الشمالية التي يشير اليها الكاتب حسبما جاء في تقويم الحكومة المصرية لعام ١٩٣٨ ، ٦٤١٫٠٠٠ فدان تفصيلها كما يلي :

بحيرة مريوط	٥٩٫٠٠٠ فدان
» ادكو	٣٥٫٠٠٠ »
» البرلس	١٤٠٫٠٠٠ »
» المنزلة	٤٠٧٫٠٠٠ »
جملة	٦٤١٫٠٠٠ فدان

وكل ما يعوزنا لاصلاح هذه البحيرات هو تحويل ماء الفيضان بوساطة سلسلة من القنوات ، إلى البحيرات ، ثم ترك الماء يشق طريقه الى البحر بنفسه عن طريق الفجوات الشمالية . وسيفضي إبطاء مجرى النهر إلى ترسيب الطمي في قعر البحيرات وسرعان ما يتألف طبقات عميقة . وكلما ارتفع مستوى الأرض بما يرسب عليها من الغرين ، أمكن تحويل مجرى الفيضان الى مناطق أخرى . ولا يزال في الوجه البحري أراض واسعة منخفضة بطول ساحل البحر المتوسط يمكن إصلاحها . غير أنه من الضروري الاسراع في تنفيذ هذه المشروعات في أقرب وقت ممكن . ويقدرون أن قيمة الغرين الذي يضيع الآن تبلغ مليون جنيه سنويّا . وقد بلغت الخسارة الآن حدّاً أعلى بسبب تحويل أراضي الحياض إلى الري المستديم .

وبتنفيذ مشروعات الري الجديدة مستقبلاً في السودان وأثيوبيا وأواسط أفريقيا ،

يمكن التدرج في ضبط النيل. والهدف الأسمى الذي يهدف اليه مهندس الري هو الوفر من عدم ضياع نقطة واحدة من ماء النيل. وسيأتي الوقت الذي فيه لا يقذف الى البحر سوى ماء الصرف المحمل بالأملاح. ولكن قبل أن يجيء هذا الزمن، ينبغي أن تلتفت مصر إلى تدبر هذا المورد المؤكد من الثروة التي تضيع اليوم هدراً.

* * *

ولعلّ مشكلة الصرف أدهى الى الاسراع في علاجها من سواها، فقد أدركت الحكومة أن من الواجب عليها في هذا الصدد توفير مصارف عميقة رئيسة مجهزة بمضخات قوية لتجعل مستوى ماء التربة منخفضاً. غير أن هذه المصارف الرئيسة، لكي تصبح ذات تأثير فعال، تحتاج إلى أن تكون متصلة بعدد لا حصر له من المصارف الثانوية تغطي المنطقة التي يراد صرف الماء منها بأسرها. وإن توفير هذه المصارف مهمة كبيرة تلقى على عاتق الحكومة لأنها لا تملك الهيئة التي تشرف عليها أو الوسائل التي تعالجها بها، وليس من وسيلة لارغام أصحاب الأملاك أنفسهم على توفير المصارف في أراضيهم. ولن يكون من اليسير تنفيذ هذا. فنظام الصرف، ليكون فعالاً، ينبغي أن ينظم في رقعة واحدة واسعة بمقتضى نظام تعاوني يكون لكل فلاح نصيب فيه. غير أن عدداً كبيراً منهم لا يملك المال اللازم لتحقيق هذا المشروع الكبير النفقة. فضلاً عن أن توفير المصارف المكشوفة (كالترع) مضيعة للأرض التي تغطيها لأن عشرة في المئة من الأراضي المزروعة تستغل في المصارف المكشوفة. أما صغار الملاك، فان حفر مصارف مكشوفة، مهما تكن صغيرة، كافٍ لأن يغل أرضهم بأسرها. وحل هذه المشكلة قد يكون بتوفير مصارف مغطاة، وهي أنابيب تمدّ تحت الأرض على عمق مناسب بنظام منحدر قليلاً لتستدرج ماء التربة إلى قنوات الصرف. ولهذا النظام مزايا جمة؛ فتى تمّ تحقيق هذا المشروع، لن تحتاج الأنابيب إلى نفقات أخرى لصونها، ويصبح الصرف مؤكداً، ولا يضيع شيء من الأرض كما هي الحال في المصارف المكشوفة.

* * *

ويبدو أن الحكومة ليست على استعداد الآن للشروع في تنفيذ هذا المشروع الوثّاب. غير انه من الواضح أن المشروع لا يمكن تحقيقه تحقيقاً مرضيًا إلاّ إذا أمكن تنظيمه تنظيماً مركزيًا. وعلى هذا، فالحل النهائي هو أن تؤلف الحكومة الهيئة اللازمة للإشراف عليه، على أن تقتسم الحكومة والزراع نفقاته عن طريق زيادة الضرائب الزراعية مثلاً.

القطن المصري

ويبدو أنّ هناك شيئاً من الريب في أن يظل القطن سنوات قادمة محور الاقتصاد المصري . فليس في مصر محصول سواه يمكن زراعته في مساحات واسعة وربحه يقادير كبيرة تدرّ على الفلاح المصري ربحاً يوازي ربحه من بيع محصول القطن . وإذا كانت الزراعة القطنية قد تقدمت في مصر ، فسبب ذلك راجع إلى ما برهنت على نجاح شهده محمد علي ، وهو الذي أدخل هذه الزراعة في مصر ، ثم احتفّ به الفلاح نفسه . وإن أيّ نزول كبير في سعر القطن قد يفضي — وكثيراً ما أفضى — إلى عدول بعض الفلاحين عن زراعته وقتاً واستبداله بمحصولات أخرى غير أن الأسعار ما تكاد ترتفع حتى يقبل الفلاح من جديد على احتلبات القطن .

ويحتمل كذلك ان تواصل مصر إمداد نسبة كبيرة من محصولها إلى الخارج وقد أفضى تقدم صناعة الغزل والنسج في مصر إلى حجز مقادير مطردة الزيادة في هذه البلاد للاستهلاك المحلي . ومصر تستهلك في الآونة الحالية خمسة في المئة من المحصول لاستخدامه في صناعة النسج المحلية . ويوازي انتاج المنسوجات القطنية المحلية نحو ثلث ما تحتاج البلاد إليه منها . فاذا أتى وقت استطاعت فيه مصر أن تنسج كل ما تحتاج إليه من المنسوجات محليّاً ، فلن تستهلك سوى خمسة عشر في المئة من الانتاج القطني الحالي . وإذا زادت غلّة القطن مستقبلاً ، كما هو متوقع ، فإن النسبة ستنخفض عن هذا التقدير .

والواقع أن شطراً كبيراً من الحاجة المحلية ينصبّ على السلع القطنية الرخيصة وكان يمكن مواجهة هذه الحاجة باستخدام القطن ذي التيلة القصيرة كالقطن الهندي مثلاً . ولكن الحكومة تحظر الآن استيراد القطن من الخارج ، والنتيجة المباشرة لهذه الحالة هي أن تعمد المصانع المحلية إلى غزل القطن المصري الجيّد لاستخدامه في أغراض ليست كبيرة الشأن . ويبدو أن من مصلحة الاقتصاد المصري عامة الترخيص باستيراد قطن ذي تيلة رخيصة لينسج في المصانع المصرية مما يؤدي إلى خفض أسعار السلع القطنية للطبقات الفقيرة وإلى بيع القطن المصري ذي الرتبة العالية بأسعار مرتفعة في الخارج .

ومن الضروري لمصر كذلك أن تعرف بالتحديد أي اتجاه في التقدّم القطني يحقق لها خير مصالحها مستقبلاً . فمنذ نشوب الحرب (المترجم — حرب ١٩١٤ — ١٩١٨) وضعت سياسة لإجراء التحاوب تعدّل كلما تحوّل اتجاه السوق . فحدث إبان الحرب مباشرةً أن زاد الطلب زيادة غير عادية على القطن طويل التيلة كالسكلاريدس وزاد سعره

على سعر القطن الأميركي كثيراً . وكان الفلاح يتبين أن من الخير له أن يزرع مساحات هامشية من أرضه بالسكلاريدس رغم أن معدّل إنتاج الفدان لم يكن كبيراً جداً . وعلى كل حال ، اتجه الرأي منذ ذلك الحين إلى زراعة أنواع رخيصة من القطن للاغراض التي كان السكلاريدس يستخدم فيها قبلاً ، وانخفض سعر هذا القطن لأن الأسواق محدودة نوعاً . وإذا دعت الحاجة مستقبلاً إلى زراعة هذا الصنف الممتاز من القطن ، فلا يُظنّ أن تستطيع مصر مواجهتها سريعاً .

والسوق الآن محدودة في وجه هذه الأصناف ، غير ان هناك سوقاً غير محدودة للقطن المعروف باسم uppers . والواقع ان القطن المصريّ من هذا النوع أجود من القطن الأميركي حتى ان الغزالين يؤثرون القطن المصري على الأميركي . ولكن نظراً لأن سوق القطن الأميركي توازي أضعاف أضعاف ما تستطيع مصر أن تنتجه من القطن فهناك احتمال بأن يباع أكبر قدر من القطن المصري . والعقبة الوحيدة هي مسألة السعر . فإذا بيع القطن المصري بسعر القطن الأميركي كان معنى هذا أن تباع سلعة جيدة بثمن سلعة أقلّ جودة . ومن الناحية الأخرى لن يكون من المحتمل بيع محصول مطرد الوفرة بثمن مرتفع ما لم يكن هناك طلب عليه . فينبغي أن تهدف سياسة مصر القطنية مستقبلاً إلى العمل على زيادة الطلب على القطن المصري وعلى جعل البلاد الأخرى تفضله عن الأنواع الأخرى .

أما في ما يختص بالأسعار التي ينبغي أن يباع القطن المصريّ بها ، فإنها تتوقف على السعر العالمي الذي يتحكم فيه الأميركيون إلى حدّ كبير . وكل ارتفاع أو نزول في الأسعار في أميركا يصحبه تأثير مماثل في مصر . وقد يتفاوت السعران قليلاً ، بيد أن المعروف عادة أن مصر عاجزة عن أن تؤثر تأثيراً حاسماً في سعر القطن في العالم . والأمر الوحيد الذي تتحكم فيه مصر إلى حدّ ما ، هو أفضلية القطن المصري على القطن الأميركي . وتستطيع مصر إذ تعمل جاهدة على تعريف الغزّالين والعملاء التجاريين بجودة القطن المصريّ مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب عليه ، أن تزيد الدخل الاجمالي الذي تظفر به من بيع المحصول . وليس في الطاقة تحقيق هذا إلاّ بالدعاوة المنظمة وإنفاق بذر المال على الاعلان عن القطن المصري . ولسوف تُغطّى نفقات الإعلان عدة مرات بما تربحه مصر من بيع قطنها .

ولهذا الأمر أهمية كبيرة لأن الموقف الحالي في ما يختص بإنتاج العالم من القطن غير مستقرّ فمنذ عام ١٩٣٢ احتفظ سعر القطن بمستوى مرتفع بسبب النقص الكبير في انتاج القطن الأميركي . وعكفت الدول الأخرى على تحسين هذه الفرصة فزادت إنتاج القطن بنسبة كبيرة حتى تضاعف الانتاج فيها منذ عام ١٩٣٢ . ولا يتوقع أن تستمر هذه الحالة بدون تغيير

والإجراء البديهي هو عقد مؤتمر عالمي للدول منتجة القطن غير أن زيادة المساحة المزروعة قطناً والمصالح المتباينة للدول التي تزرعه تجعلان من العسير جداً إدراك اتفاق عام . وإن تركيز السيطرة على الأسواق في يد أميركا ستتبعه فترة يمكن أن يزيد الانتاج فيها على الاستهلاك ويفضي هذا الى نزول عام في الأسعار. وإذا تركت السوق حرة فإن السعر سيحدد نفسه بنفسه ، غير أن هذا سيكون له ضحايا . أما المناطق التي تنتج القطن على الهامش (أي أنه ليس المحصول الرئيسي لها) فستضطر إلى العدول عن انتاجه بسبب نزول أسعاره ولا ريب في أن بعض البلدان يستطيع أن يتحول إلى زراعة محصولات أخرى . أما مصر ، فإنها ستتأثر بلا ريب بنزول أسعار محصولها الرئيسي ، بل يحتمل أن تتجه النية الى زراعة محصولات أخرى بدلاً منه . غير أن المزايا الطبيعية العظيمة التي تساعد مصر على انتاج القطن قد تحفزها على العودة الى زرع القطن حالما يعود السعر العالمي الى مستوى اقتصادي مستقر لأن القطن هو المحصول الذي يدر على زراعه أكبر دخل فضلاً عن أن انتاج مقادير كبيرة منه وقلة نفقات الانتاج (باستثناء ايجارات الأراضي ويحتمل أن تنزل قيم الايجارات بسبب هذه الأحوال الجديدة) سيجعلان لمصر مقاماً ملحوظاً كبلد منتج للقطن .

ويعود إقبال مصر على زراعة القطن الى سببين رئيسيين أولهما ، كما أسلفنا ، جودته وثانيهما : انتاجه الوفير .

وعلى الرغم من التدهور الذي حدث في مستهل هذا القرن ما فتئ متوسط انتاج الفدان من القطن في مصر يبلغ نحو ثلاثة أضعاف متوسط انتاج الفدان في أميركا .

وينبغي أن يهدف الفلاح والحكومة الى زيادة المزايا التي تتمتع بها مصر : وذلك بزيادة انتاج الفدان وتحسين أنواع القطن . وإذا تسنى إتمام ذلك فليس ثمة ما يحول دون ارتفاع انتاج القطن إلى ١٥ مليون قنطار أو أكثر .

وليس معنى هذا أن تزرع مصر القطن دون سواه من المحصولات الأخرى ، بل إن الحاجة الشديدة لتدعو — على النقيض من ذلك — إلى أن تسعى مصر سعياً حثيثاً إلى تعزيز أساس الرخاء الاقتصادي بإدخال محصولات جديدة ، والتوسع بقدر الطاقة في زراعة ما يتضح أنه وفير الربح . ولن تقتصر جدوى ذلك على توفير موارد ثروة إضافية كبيرة القدر وحسب ، بل ستساعد على الاقلال بقدر المستطاع من التقلب الاقتصادي الذي سيحدث لامحالة ما دامت ثروة مصر تتوقف على محصول واحد .

وديع فلسطين